



«أبنية مهمة»
تسكنها الريح
في لبنان الجريح

15ص



صباح فخري
رحيل حارس التراث والأصالة
في الغناء العربي

12ص



إيران تفقد نفوذها
في القوقاز لصالح
تركيا وإسرائيل

6ص

العرب

من وهبة وقرداحي إلى بوحبيب: توسع رقعة المواجهة مع السعودية

وليد البخاري لا يتحدث إليه ويتصل بمستشار في القصر (القصر الجمهوري)، متسائلا "هل أنا عدو السعودية؟"، وأبدى استعدادا لزيارة المملكة في الحين.

ولم يبد بوحبيب أي تفاعل مع فكرة استقالة قرداحي، مشددا على أنه إذا دفع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي إلى استقالة وزير الإعلام فسيحدثان أزمة سياسية في الحكومة مع سليمان فرنجية ووهبة وقرداحي.

وتجنب الوزير أي إشارة إلى التسريب في مؤتمر صحافي عقده الأربعاء بعد لقاء جمعه بالرئيس عون حول العلاقة مع السعودية.

ويعتقد مراقبون لبنانيون أن تصريحات بوحبيب تكشف للسعوديين طبيعة الجهة التي يتعاملون معها، وأن الأمر لا يتعلق بالحكومة الحالية فقط بل بحكومات سابقة أيضا، وأن الوزراء اللبنانيين يعرفون أن حزب الله هو الفاعل الحقيقي، وهو من يحمي بقاءهم أو يدفع إلى خروجهم، وأن لا جهة أخرى تمتلك التأثير نفسه، الأمر الذي يجعلهم يبدون مواقف هادئة إلى إرضاء الحزب سرا وعلانية على عكس السعودية التي يتدحونها أحيانا من أجل الحصول على مساعدات أو وعود بالاستثمار.

ويشير المراقبون إلى أن مسلسل التسريبات يظهر للسعوديين أن خططهم في لبنان كانت محدودة التأثير قياسا بالنفوذ المتصاعد لخصمهم حزب الله ومن ورائه إيران، وأن الرياض تعاملت مع وجودها في لبنان كأنه أمر مضمون بضخ الاستثمارات وتوافد السياح وإقامة مشاريع إعلامية يسيطر عليها إعلاميون في الظاهر يقفون إلى جانبها وفي الباطن يخدعونها.

ويرى هؤلاء المراقبون أن إيران اهتنت على مجموعات طائفية موالية لها بشكل تام وأدغمت عليها بالدم القوي فيما السعودية كانت تتعامل مع حلفائها -سواء من سنة لبنان أو من خارجهم- حسب مزاجها، وهو ما جعل تأثيرهم محدودا في مشهد باتت كل أوراقه بيد حزب الله.

وتساعلوا عما إذا كان خيار المقاطعة الذي لجأت إليه السعودية حلا مناسباً أم أنها فحقت بذلك الطريق أمام إيران لتبسط هيمنتها على لبنان دون منافسة؛ وكانت السعودية قد أغلقت أبواب المساعدات أمام لبنان، كما لم تعد تأمل أي فائدة من أي شخصية لبنانية بعد البرود الذي حصل مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري.

بيروت - قالت أوساط سياسية لبنانية إن التسريب الجديد لوزير الخارجية عبدالله بوحبيب يظهر أن العداء للسعودية لا يقف عند وزير واحد، وإن ما قاله وزير الإعلام جورج قرداحي بعيدة وزير الخارجية بشكل أو بآخر، ويلتقيان عند التعامل مع السعودية على أنها بوابة من أجل تحصيل المال للبنان ليس أكثر.

وأضافت هذه الأوساط أن إظهار العداء المكتشف للمملكة، في تسريب وزير الخارجية الذي نشرته صحيفة سعودية، يؤكد أن المزاج العام في الحكومة اللبنانية وفي المشهد السياسي معاد للسعودية ويسير في فلك حزب الله سواء اقتناعا بمشروع أو خوفا من نفوذ، وهي رسالة سلبية إلى السعوديين تجبرهم على الاستمرار في خيار رفع اليد عن لبنان ووقف الاستثمارات، وهو أمر لن يقتصر على المملكة بل سيتحول إلى مقاطعة خليجية جدية لن يقدر لبنان على تعويضها بأي شكل من الأشكال.

وأشار وزير الخارجية في التسريب الجديد إلى أن السعودية دفعت أموالا كثيرة في لبنان، ولكن ليس للدولة اللبنانية، وأنه تم استثمارها في مناسبات مثل الانتخابات وقُدمت مساعدات بعد 2006 إلى هيئة الإغاثة "ولا نعرف عنها شيئا"، لافتا في المقابل إلى أن المساعدات المهمة كانت تأتي من الاتحاد الأوروبي.

وتسأل بوحبيب في مؤتمر صحافي عقده بعد توجه رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي إلى قمة المناخ في أسكتلندا "إذا أقالوا قرداحي ماذا سنحصل من المملكة؟ لا شيء.. سيطلبون أمورا أكثر".

كما أشار إلى أن السعودية لم تقدر استقالة أو إقالة شربل وهبة (وزير الخارجية السابق) الذي أدلى بتصريحات أغضبت دول الخليج، في إشارة مباشرة إلى المقابل المالي للضغط على لبنان من أجل أن يضغط هو الآخر على شربل لكي يستقيل. وقبل أشهر كان وهبة المحسوب على رئيس الجمهورية ميشال عون قد دافع في تصريحات صادمة عن سلاح حزب الله، متهمًا دولاً خليجية بأنها وراء دخول داعش إلى سوريا والعراق. وأطلق إشارات ساخرة من "البدو"، وهو ما اعتبره المسؤولون الخليجيون إهانة لمجتمعاتهم ودولهم. ولم يخف بوحبيب استغرابه من السبب الذي يجعل السفير السعودي

الجزائر تفتعل هجوما عسكريا وهميا

لتهيئة مناخ الحرب مع المغرب

النفي الموريتاني يجرد البيان الجزائري من أي مصداقية



حراسة جزائرية ضجرة من خطر غير موجود

البلاد مما تصفه بـ "العدو"، بحسب تصريحات سابقة لقائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرجة. ونفت مديرية الاتصال والعلاقات العامة التابعة لهيئة الأركان العامة للجيش بنواكشوط الثلاثاء بشدة في بيان صحافي أي هجوم على التراب الموريتاني، محذرة من "تفشي الاتصال المعلومات عن هجوم مزعوم على شاحنات جزائرية شمال البلاد".

وأضاف البيان أنه "من أجل توعية الرأي العام وتصحيح المعلومات المنشورة، تنفي مديرية الاتصال والعلاقات العامة بهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وقوع أي هجوم داخل التراب الوطني، وتدعو الجميع إلى التأكد من صحة المعلومات".

المختص في الشؤون العسكرية والأمنية قد نقل الخبر الثلاثاء دون تقديم توضيحات وافية، غير أنه أفاد بأن الجيش الموريتاني نفى أن يكون قد حصل اعتداء من هذا الحجم داخل ترابه أو على حدوده.

كما سبق للموقع نفسه -المحسوب على المؤسسة العسكرية في الجزائر- أن تحدث عما اعتبره "تعرض رعية جزائرية إلى اعتداء قاتل في الحدود المذكورة"، ونسب الأمر إلى قوة عسكرية، غير أنه لم يشر إلى طبيعة أو هوية تلك القوة. ولا يستبعد مراقبون أن تكون لهذا التصعيد في الخطاب الرسمي الجزائري ارتدادات خطيرة على المنطقة، في ظل تلويع الجزائر برد وصفته بـ "العقابي" و"المناسب" حفظا لأمن وسلامة وسيادة

ولم يرد تعليق رسمي من المغرب، لكن موريتانيا قالت إنه لم يقع أي قصف على أراضيها.

ويرى مراقبون ومحللون سياسيون مغاربة أن الجزائر تريد الإحياء بوجود "حرب" بين المغرب وجبهة البوليساريو من خلال الحديث عن مقتل ثلاثة من مواطنيها، وأن هذا رد فشل دبلوماسيتها في مواجهة نجاح المغرب الأخير في الحصول على اعتراف أممي بصواب مقاربتة لحل الأزمة، وحث الأمم المتحدة للجزائر على المشاركة في الموائد المستديرة كطرف في النزاع وليس كمرقب.

ومن شأن غياب فكرة "الحرب" على الأرض أن يسحب من الجزائر كل مبررات تحركها الداعم للبوليساريو خارجيا من جهة، وأن ينزع أي مبرر لإقناع الجزائريين بالاستمرار في دعم جبهة انفصالية فاشلة لم تقم سوى بمراكمة الأعباء على عاتق المواطن الجزائري، من جهة أخرى.

واعتبر المراقبون أن النظام الجزائري يريد تحميل المغرب مسؤولية أعمال افتراضية من أجل افتعال مواجهة عسكرية مباشرة مع الرباط، ولذلك من المتوقع أن يخلق عمليات أخرى مع زيادة الحملات الإعلامية لتهيئة الجزائريين للحرب.

وأكد هشام معتضد، الخبير المغربي في العلاقات الدولية المقيم بكندا، أن "التهامات المتكررة التي يعتمدها النظام الجزائري ضد المغرب تدخل ضمن سلسلة مدروسة من الاستفزات للظهور أمام الرأي العام الإقليمي والدولي بمظهر الضحية"، معتبرا أن "هذا أسلوب تقليدي مرتبط بفكر عسكري بدائي يترجم المخاطر التي يمكن أن يجلبها هذا النظام على الشعب الجزائري والأمن في المنطقة".

وأوضح معتضد في تصريح لـ "العرب" أن "النظام الجزائري، و في إطار تنزيل مخططاته لزرع الفوضى في المنطقة، يريد إقحام موريتانيا في تنفيذ رؤيته الحربية بعدما عمل على الضغط على تونس سياسيا لإلزامها بالحياد في ملف الصحراء المغربية".

وأضاف الخبير المغربي "بعد أن عمل هذا النظام على تعطيل مسلسل المشاورات اللبية، والسعي للتأثير على القرار السياسي في تونس، ها هو يبحث عن إقدام نواكشوط في إشعال المنطقة من خلال استفزازاته المتتالية للمغرب"، وكان موقع "مينا ديفونس" الجزائري

الرباط - وصفت أوساط سياسية مغربية مطلعة حديث الجزائر عن قصف أدى إلى مقتل ثلاثة من مواطنيها على الحدود مع موريتانيا بأنه افتعال لقصة وهمية هدفها خلق مناخ من التوتر مع المغرب، معتبرة أن الجزائر التي تريد الهروب من أزماتها الداخلية تدفع نحو الحرب مع المغرب.

وقالت هذه الأوساط إن المغرب كان يتوقع هذا السيناريو من الجزائر خاصة بعد سلسلة الإجراءات التي أقدمت عليها، من بينها قطع العلاقات من جانب واحد ومنع طيران المغرب من المرور عبر الأجواء الجزائرية ووقف التعاون الاقتصادي بتعطيل خط الغاز الذي يمر عبر المغرب باتجاه إسبانيا.

وترى أن الرباط لن تتساق وراء خطط الجزائر التصعيدية وهي تعرف أن النظام الجزائري يريد أن يجد أي مبرر للتصعيد، مشيرة إلى أن الهدوء الذي رافق الموقف المغربي من الخطوات الجزائرية السابقة هو الذي دفع السلطات الجزائرية إلى المزيد من التصعيد وافتعال الأزمة بدلا من مقابلة هوء المغرب بهدوء مماثل.

وأكد مصدر مغربي الأربعاء أن المملكة لن تنجر إلى حرب مع جارتها الجزائر، تعليقا على ما وصفه بأنه "اتهامات مجانية".

وقال المصدر "إذا كانت الجزائر تريد الصرب فإن المغرب لا يريدها، المغرب لن ينجر إلى دوامة عنف تهز استقرار المنطقة"، مدينا "اتهامات مجانية" ضد المملكة.

وأضاف "إذا كانت الجزائر ترغب في جر المنطقة إلى الحرب من خلال استفزازات وتهديدات، فإن المغرب لن ينساق وراءها". وأكد المصدر الذي فضل عدم كشف هويته أن "المغرب لم ولن يستهدف أي مواطن جزائري، مهما كانت الظروف والاستفزات".

وفي خطوة تصعيدية خرج النظام الجزائري برواية أعلن فيها عن مقتل ثلاثة جزائريين، زاعما أن المغرب يقف وراء "هذا الاغتيال الجبان بواسطة سلاح متطور". وأضاف أن الثلاثة كانوا في شاحنة متجهة إلى موريتانيا للتجارة.



هشام معتضد
الجزائر تسعى للظهور
أمام الرأي العام الدولي
بمظهر الضحية

صفقة في الأفق تعيد حمدوك إلى رئاسة الحكومة السودانية

بما انعكس سلبا على قدرته على التحرك لحل المشكلات المتفاقمة وعدم لجوء المجتمع الدولي إلى الاتحاد.

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية هاني رسلان إن وساطة الاتحاد الأفريقي، إذا تقدمت، لن تكون بنفس الزخم السابق باعتبار أن الظروف السياسية والسياسات الإقليمية مختلفة الآن، "وهذه المرة الدور الأهم لوساطة واشنطن والبعثة الأممية في السودان". وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد الأفريقي لم يعد يُنظر إليه بالشكل الفاعل الذي كان عليه بسبب أن مقره في إثيوبيا وقد بدا متأثرا برؤية حكومتها الاتحادية، ولم يُفعل ميثاقه الذي يتيح له التدخل في هذه الحالات".

مكتفة مع بعض الأطراف بعد قرار الاتحاد تعليق عضوية السودان وإصدار قرار يقضي بإرسال مبعوث يساعد على حل الأزمة. وأوضح البدوي في تصريح لـ "العرب" أن "الوضع الدقيق الذي يمر به السودان الآن يقود إلى صعوبات جمة تعرقل مسعى الاتحاد الأفريقي للقيام بوساطة مماثلة كالتي قام بها عندما كان هناك توافق مدني - عسكري على ضرورة الشراكة في إدارة المرحلة الانتقالية".

وطرح تقدم الوساطات الأممية على حساب الاتحاد الأفريقي تساؤلات حول ما يمكن وصفه بـ "اختطاف قرار الاتحاد من جانب بلد المقر (إثيوبيا)".

قادة الجيش قدرة على المراوغة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. وغابت وساطة الاتحاد الأفريقي عن الأزمة السودانية بالرغم من دوره الفعال في المرحلة الأولى من الانتقال السياسي في البلاد.

وتذكرت وسائل إعلام سودانية أن مبعوث الاتحاد الأفريقي للسودان أولسون أبوسانغو وصل إلى الخرطوم الأربعاء لعقد لقاءات



إبراهيم البدوي
الوساطة الأممية تدور
في فلك التوازنات
بين القوى المختلفة

حمدوك بترؤس الحكومة الجديدة من موقع قوة وليس تحت الضغط.

وتجري المفاوضات عبر وسطاء محليين ودوليين، وتتضمن مقترحات الوساطة الجارية منح حمدوك سلطات أكبر مع حكومة جديدة أكثر قبولا من قبل الجيش، وهو مطلب قد يكون هناك توافق عليه بين الطرفين، لكن المشكلة تكمن في إصرار بعض القوى المدنية على العودة إلى خارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها لتقاسم السلطة قبل أي مشاورات تقضي بتشكيل حكومة جديدة. وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسودان فولكر بيرتيس خلال حديثه لصحافيين سودانيين الأربعاء إن "ملاحم الاتفاق تزداد وضوحا".

الخرطوم - يقترب قائد الجيش السوداني الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان من إقناع رئيس الوزراء المتنحي عبدالله حمدوك بترؤس الحكومة الجديدة، في خطوة تعتبر بمثابة صفقة تمكن حمدوك من صلاحيات أكبر وتعطي مشروعية لتصحيح المسار الذي تزعمه قائد الجيش ويصفه خصومه بالانقلاب.

وتحدثت مصادر مختلفة بشأن قبول حمدوك من حيث المبدأ المشاركة في الحكومة الجديدة كرئيس للوزراء، وأن الشروط المعلنة -من نوع إطلاق سراح المعتقلين والعودة إلى الوثيقة الدستورية- لا تعدو أن تكون جزءا من حملة لتهيئة الشارع السوداني لقرار